الأنباء
الثلاثاء 29 يناير 2019
لمشاهدة الصفحة PDF

هنأ سموه بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتولي سموه مقاليد الحكم

الهرشاني: سمو الأمير صاحب نظرة ثاقبة وحنكة سياسية استطاع أن يقود الكويت إلى بر الأمان

هنأ النائب حمد الهرشاني صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتولي سموه، حفظه الله ورعاه، مقاليد الحكم معتبرا ذلك حدثا تاريخيا وعلامة فارقة في تاريخ الكويت الحديث، مؤكدا أن صاحب السمو الأمير أحدث نقلة نوعية في شتى المجالات معتمدا في ذلك على خبرته السياسية والاقتصادية وتاريخه الديبلوماسي العريق.

وقال الهرشاني في تصريح صحافي: إن صاحب السمو الأمير صاحب النظرة الثاقبة والحنكة السياسية استطاع أن يقود الكويت إلى بر الأمان رغم المنعطفات التي كادت أن تعصف بالمنطقة وتدخلها في فوضى عارمة، لافتا إلى أن سموه رجل المرحلة وأمير الإنسانية الذي لم يتردد في مد يد المساعدة لكل المستضعفين في العالم حتى توجته الأمم المتحدة قائدا للإنسانية وتوجت بلادنا مركزا للإنسانية.

حمد الهرشاني

وأكد الهرشاني أن الدور الذي قام به صاحب السمو الأمير في رأب التصدع العربي والخليجي كان مشهودا وفاعلا ومحط إعجاب وتقدير المنظمات العالمية التي أشادت بمجهودات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسعيه الحثيث إلى احتواء أي خلاف ينشب بين الدول الصديقة والشقيقة، مشيرا إلى المساعي التي قام بها صاحب السمو الأمير في تقريب وجهات النظر بين الإشقاء، متمنيا أن تتكلل جهوده في إعادة اللحمة الخليجية إلى ما كانت عليه وشائج تربطها أواصر متينة ترتكز على تاريخ مشترك.

السويط يقترح تعزيز حق الصحافي وحمايته

تقدم النائب ثامر السويط باقتراح بقانون في شأن حقوق الصحافيين لمنح الصحافي جملة من الحقوق عند ممارسته مهنة الصحافة والحصول على المعلومات، وأيضا إلزامه بآداب وأخلاقيات المهنة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(المادة 1): في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمصطلحات التالية المعنى الوارد قرين كل منها:

الصحافي: كل من يزاول مهنة الصحافة متفرغا لها.

(المادة 2): تلتزم الدولة بتعزيز حق الصحافي وتوفير الحماية اللازمة له في الكويت وتقدم التسهيلات التي تقتضيها واجباته بما يضمن كرامة العمل الصحافي.

(المادة 3): للصحافي حق الاحتفاظ بسرية مصدر معلوماته بما لا يخالف أحكام القانون.

(المادة 4): لا يجوز إلزام الصحافي بكتابة ما يتنافى مع معتقداته وآرائه وضميره الصحافي.

(المادة 5): للصحافي أن يغطي ما يراه من أحداث

ثامر السويط

ووقائع ما لم يكن تغطيتها انتهاكا لخصوصية الآخرين ومخالفة لأحكام القانون.

(المادة 6): للصحافي حق الحضور في المؤتمرات والجلسات البرلمانية العامة من أجل تأدية عمله المهني.

(المادة 7): لا يجوز التعرض إلى أدوات عمل الصحافي إلا بحدود القانون.

(المادة 8): تلتزم الدولة بتوفير العلاج للصحافي الذي يتعرض لإصابة أثناء تأدية عمله.

(المادة 9): كل من أهان بالقول أو الإشارة صحافيا أثناء عمله يعاقب بغرامة لا تزيد على 500 دينار.

(المادة 10): يصدر وزير الإعلام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

(المادة 11): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: إن حرية التعبير عن الرأي من الحريات العامة التي كفلتها المواثيق الدولية والدساتير ووفرت لها الحماية القانونية، وتعد الصحافة مظهرا من مظاهر حرية التعبير عن الرأي ومن خلالها يتمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم ونشر أفكارهم ومعتقداتهم وإحاطة الرأي العام بما يدور في المجتمع فهي تمثل الرقيب الدائم على كل السلطات في الدولة كسلطة رابعة إذ تبحث عن مواقع الخلل وتنتقده من أجل معالجته، بالإضافة إلى دور الصحافة في تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والثقافة بما تنشره من معلومات علمية ومحلية وعالمية. ونظرا لدور وأهمية الصحافة كي تقوم بتأدية هذه المهمة، حيث تعد مهمة الصحافي من أصعب المهمات، حيث تحيط به الكثير من المخاطر، كما أنها مهمة نبيلة، فالصحافي كالرقيب الذي يترصد الأحداث ويكتشف الحقائق لإيصالها إلى الرأي العام دون تشويه، فيواجه كل ما يعترض طريقه من مشكلات ومخاطر في سبيل أداء دوره على أكمل وجه، ولتحقيق ما يصبو إليه من كشف الحقائق وخدمة الجمهور والرأي العام وأداء مهامه بشكل سليم، فقد أعد هذا الاقتراح بقانون الذي منح للصحافي جملة من الحقوق عند ممارسته مهنة الصحافة والتي تتمثل في حقه في الحصول على المعلومات، وحقه في حضور المؤتمرات والاجتماعات، وعدم المساس بما يحوزه من أوراق ووثائق تتعلق بعمله الصحافي، إلا أن هذه الحقوق تقابلها جملة من المبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور والقانون تسمى بآداب وأخلاقيات المهنة التي يجب على الصحافي مراعاتها والالتزام بها عند ممارسة مهنته، وهذا ما تم تأكيده بجعل حق الصحافي مقيدا بحدود القانون.

العدساني: 13 ألف وظيفة شاغرة في الحكومة

أكد مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي رياض العدساني أن عدد المخالفات المالية في الحسابات الختامية للسنة المالية 2017/2018 لجميع الجهات الحكومية بلغ 24,395 مخالفة مالية.

وأضاف العدساني في بيان صحافي أن معظم المخالفات تتركز في كل من وزارة الصحة بعدد 8563 مخالفة، وزارة الكهرباء 2376 مخالفة مالية، وزارة الدفاع 2346 مخالفة مالية، ووزارة الخارجية 1307 مخالفات مالية. وأشار إلى أن مخالفات الجهات الملحقة تضمنت 1306 مخالفات مالية على جامعة الكويت، 362 مخالفة مالية على الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، 249 مخالفة مالية على الهيئة العامة لشؤون القصّر، و199 مخالفة مالية على بلدية الكويت.

وأوضح العدساني أن

رياض العدساني

كثرة الاعتمادات المنقولة بين بنود الميزانية أفقدت الميزانية أهميتها كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء إلى حد وصلت فيه إلى إجراء مناقلات بين اعتمادات الميزانية من دون وجود حاجة ضرورية لها.

وقال إن هناك أمثلة كثيرة على ذلك من بينها ديوان المحاسبة في تقريره الحالي كـ (وزارة الخارجية ـ وزارة الداخلية ـ الحرس الوطني ـ وزارة التربية ـ وزارة الصحة ـ وزارة المواصلات ـ وزارة الكهرباء والماء).

وبين أن مجلس الأمة أقر في جلسته بتاريخ 4 ابريل 2017 اعتمادات النفقات الرأسمالية للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2018 قبل باقي أبواب المصروفات من أجل تمكينها من تنفيذ مشاريعها وشراء الآلات والمعدات وغيرها من دون تأخير.

وذكر أن من ضمن هذه المشروعات 39 مشروعا إنشائيا في خطة التنمية، إلا أن الحساب الختامي كشف عن أن 14 مشروعا من تلك المشاريع لم يتم الصرف عليها ما ترتب عليه عدم تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وأشار إلى أن هذا الأمر يتطلب إيجاد حلول للمعوقات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشاريع ومعالجة أوجه ضعف القدرات التنفيذية للجهات الحكومية والحد من الأوامر التغييرية فيما يتعلق بالمشاريع والحرص على إنجازها بالوقت المحدد لأنها ستخدم المواطنين خاصة في المشاريع الأساسية مثل السكنية والمستشفيات والخدماتية.

وبين العدساني أن بيانات الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 تكشف عن وجود 13,048 ألف وظيفة شاغرة في الوزارات والإدارات الحكومية، كما أن هناك 791 مخالفة متعلقة بالتوظيف سجلها ديوان الخدمة في السنة المالية ذاتها شملت الهياكل التنظيمية والوظائف الإشرافية على سبيل المثال ولم يتم تصحيح إلا 28٪ منها وفقا لتقريره المرسل إلى مجلس الأمة.

دعا رئيس الوزراء ووزير المالية ومحافظ "المركزي" إلى العمل على تنفيذها

سعود الشحومي يطالب في دعوى قضائية رئيس وأعضاء المجلس بتقديم تشريعات لإسقاط القروض

جاسم التنيب

اختصم المحامي سعود الشحومي في دعوى قضائية رسمية رئيس وأعضاء مجلس الأمة الخمسين، بالإضافة الى سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي بصفتهم بخصوص القروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين، مطالبا بتقديم اقتراحات وإصدار تشريعات لإسقاط وشراء تلك القروض، وإيقاف تنفيذ إقرارات الدين والأحكام القضائية مثل الضبط والإحضار ومنع السفر.

وقال الشحومي في دعواه: في الآونة الأخيرة يعاني مئات الآلاف من الشعب الكويتي من التعثرات الاقتصادية ويئن من نقص الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية ما جعل قطاعا كبيرا من الشعب يلجأ الى الاقتراض لسد حاجاتهم الاستهلاكية والشخصية وهو ما عرضهم الى إجراءات قانونية ضدهم منها المنع من السفر والضبط والإحضار والحجز. وعلى الرغم من ان الدولة تحت قيادة زعيمها وقائدها صاحب السمو الأمير تتمتع بخيرات حباها الله بها ويعد اقتصادها من أقوى اقتصاديات العالم إلا ان المواطن الكويتي العادي يعاني من أزمات اقتصادية مما يدفعه الى التوجه الى البيوت التمويلية من أجل الحصول على القروض الشخصية والاستهلاكية لسد حاجاته ومتطلبات حاجاته الحياتية العادية وهو الأمر الذي جعله مدينا ومعرضا لإجراءات قانونية خطيرة تتخذ ضده.

وأضاف أن مادة 7 من الدستور تنص على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين». فإذا كانت هذه الميزانيات وما بها من مخصصات تخالف هذا النص الدستوري لتميز بعض فئات الشعب على البعض الآخر في توزيع ثرواته فتكون قد جاءت مخالفة للدستور. فضلا عما تحتويه ميزانية كل وزارة من الوزارات من بنود مجاملات ومصروفات ضيافة وخلافه، في حين يقع السواد من الشعب الكويتي في براثن القروض من أجل الحصول على حياة كريمة. فإذا كان دستور دولة يسمح بكفالة القروض عملا بالمادة 137 منه والتي تنص على: «يجوز للمؤسسات العامة والاشخاص المعنوية العامة المحلية ان تقرض او تكفل قرضا وفقا للقانون». وبناء على ما تقدم من واجب المعلن اليهم القيام بواجباتهم القانونية باتخاذ كل الاجراءات القانونية اللازمة نحو اصدار القانون والقرارات التنفيذية لشراء او اسقاط ديون الشعب الكويتي المتمثلة في القروض الاستهلاكية والشخصية تحقيقا للعدل والمساواة بين اطياف الشعب. يلتمس الطالب بصفته مواطنا كويتيا بأن يقوم المنذر اليهم بصفتهم كل حسب اختصاصه باتخاذ اللازم قانونا نحو اصدار قرارات وتقديم اقتراحات لإصدار مشروعات قانون اسقاط وشراء ديون الشعب الكويتي المتمثلة في القروض الاستهلاكية والشخصية نفاذا لنصوص الدستور ونبهت عليهم في حالة التقاعس عن أداء وظيفتهم سوف يتخذ ضدهم كل الاجراءات القانونية المتاحة بهدف إصدار هذا القانون.

«التعليمية»: دعوة وزير التربية لاجتماع اليوم لبحث قضايا الشعب المغلقة وتسجيل الطلبة

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس مشروع القانون في شأن الجامعات الحكومية، إضافة إلى عدد من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عودة الرويعي إن اللجنة استعرضت اقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم 28 لسنة 2011 بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وأضاف أن اللجنة بحثت في اقتراحات بقوانين أخرى بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 2005 في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل.

وأكد الرويعي أن التعديلات تقضي بإعادة الباحث العلمي في معهد الأبحاث إلى عمله في حال ترشحه لعضوية مجلسي الامة أو البلدي أو استقالته، بحيث يسري عليه ما يسري على عضو هيئة التدريس في جامعة الكويت و«التطبيقي».

وأشار الى حضور النواب صلاح خورشيد والحميدي السبيعي وفيصل الكندري اجتماع اللجنة، لاهتمامهم بالقضايا التعليمية وأبرزها الشعب المغلقة في الجامعة والتطبيقي وكذلك قضايا التسجيل التي تواجه الطلبة في بداية كل فصل دراسي.

ولفت إلى تواصل اللجنة مع وزير التربية د.حامد العازمي واستجابته لحضور اجتماع اللجنة اليوم والتي سيحضرها مديرو وعمداء القبول والتسجيل في كل من الجامعة والتطبيقي.

د.عودة الرويعي ويوسف الفضالة ود.خليل عبدالله أثناء الاجتماع

وأكد أن اللجنة ستبحث القضايا السالفة الذكر إضافة إلى التأخر في التخرج والتحويل فيما بين الأقسام والكليات. واعتبر الرويعي أن تكرار قضية الشعب المغلقة هي أزمة مصطنعة، متمنيا حل هذه القضية وتحمل الجميع مسؤولياته الأدبية والقانونية والوطنية في هذا الإطار.

الدلال: رسالتي المدرجة على جدول أعمال جلسة الغد تتضمن 6 محاور لتطوير التعليم في الكويت

قال النائب محمد الدلال إن رسالته إلى مجلس الأمة التي أدرجت على جدول اعمال جلسة بعد غد الأربعاء تهدف إلى مناقشة ستة محاور لتطوير العملية التعليمية في الكويت، مؤكدا أهمية القيام بخطوة جادة لتحقيق المطلوب لتطوير التعليم وتفعيل خططه.

وأضاف الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان الرسالة تضم عددا من المطالب تمثل خطة عمل لتطوير التعليم، مؤكدا حرص النواب على دعم جهود وزير التربية ووزير التعليم العالي لتطوير التعليم.

وأوضح ان تلك المطالب تتعلق بتفعيل دور المركز الوطني لتطوير التعليم، وتطوير آلية اختيار المناصب الإشرافية في وزارة التربية والتعليم العالي، والاهتمام بالتعليم العام مع التركيز على مدارس الابتدائي، والتركيز على التعليم الخاص، وتطوير التشريعات والنظم الخاصة بالتعليم العالي. وأشار الدلال إلى انه طلب في الرسالة ان يقدم تقريرين الى اللجنة التعليمية أحدهما في 1 مايو المقبل بما قامت به الوزارة تجاه المطالب وآخر في نوفمبر المقبل، مؤكدا ان موافقة وزير التربية على الرسالة ستؤكد جدية الحكومة في تطوير التعليم.

محمد الدلال

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وأكد انه بصدد التحرك رقابيا لتطوير التعليم، مطالبا مجلس الامة بذل جهد أكبر لدعم هذا التوجه خاصة ان المؤشرات الداخلية والخارجية تؤكد تراجع التعليم بالكويت.

وشدد على أهمية الاهتمام بالمستوى التعليمي في الكويت لتطوير مستوى الطلاب والطالبات من خلال وضع المناهج الصحيحة واختيار المعلمين الأكفاء.

وأكد الدلال ان المعلم هو الاساس في ايصال المعلومة ويجب دعمه والاهتمام به في القطاعين الخاص والحكومي حتى يؤدي مهمته بالشكل السليم، مشيرا إلى أن الأعباء المالية أرهقت المواطنين في القطاع التعليمي الخاص، مطالبا بضرورة انجاز وتنفيذ الجامعات الحكومية وسرعة إنشائها. وأضاف ان الاهتمام بمعاهد التطبيقي وتطوير موضوع البعثات ومعادلة الشهادات ضرورة من خلال وجود لوائح محددة وواضحة، لافتا إلى ان قضية تزوير الشهادات اقلقت الشعب خاصة أنها بعيدة عن القيم الدينية والإنسانية.

وأشار الى انه عمل على ملف التعليم في الاشهر الماضية، ووجه العديد من الأسئلة لوزير التعليم، مقترحا ضرورة تطوير عملية التعليم سنويا من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

من جهة أخرى، دعا الدلال مؤسسات المجتمع المدني المعنية وكل الاطراف التي لها علاقة بموضوع التربية والتعليم والمناهج لتحالف مجتمعي مدني وعمل مشترك لتفعيل خطة التعليم والنهضة بمستوى التعليم في الكويت. وختم الدلال تصريحه قائلا «إن هناك قضايا سياسية لها اولويات لدينا الا اننا لن نتخلى عن قضايا البلد الرئيسة ومنها قضية التعليم التي نعتبرها مهمة وأساسية في البلد».

ندوة «الحملة الوطنية لإسقاط القروض»: قانوني ودستوري ولا يؤثر على الميزانية ولا يخل بالمساواة

عبدالكريم أحمد

نظمت الحملة الوطنية لإسقاط قروض وديون الكويتيين مساء أمس الأول في جمعية المحامين ندوة للحديث عن قضية إسقاط القروض شارك فيها عدد من الناشطين والمختصين وبحضور شعبي حاشد.

بداية، أكد أستاذ القانون العام بكلية الحقوق في جامعة الكويت د.إبراهيم الحمود قانونية ودستورية إسقاط القروض، مشيرا إلى عدم وجود أي مادة قانونية أو دستورية تمنعه على الإطلاق، لاسيما ان المادة 25 من الدستور تدعو إلى التضامن الاجتماعي.

وردا على مخالفة قضية إسقاط القروض لمبدأ المساواة، أوضح الحمود انها لا تخالف هذا المبدأ على الإطلاق، مبينا أن المساواة التي عنى بها الدستور هي المساواة بين المتماثلين في المراكز القانونية وأن مبدأ المساواة يقتضي وجود أسس تحققه وهي لا تتوافر في المجتمع الذي يتفاوت فيه المواطنون من ناحية الدخل والظروف المعيشية.

وأشار إلى أن إسقاط القروض لا يؤثر على الميزانية العامة للدولة ولا يسبب أي تضخم مالي، لافتا إلى أن حجم القروض الاستهلاكية يكلف نحو مليار و300 مليون دينار ويمكن للدولة شراؤها من البنوك وتبقى هي مدينة للبنوك عوضا عن المواطنين، وأن الدولة سبق أن دفعت مبلغ 1000 دينار لكل مواطن بكلفة تقارب حجم القروض الاستهلاكية دون أن يؤثر ذلك على الميزانية أو يسبب تضخما.

جانب من الندوة

بدوره، دعا الناشط إبراهيم دشتي الحكومة إلى قراءة الحالة الاقتصادية للمجتمع الكويتي، لاسيما ان قضية القروض تتعلق بالشق الاجتماعي والاقتصادي، مشيرا إلى أن للقروض انعكاسات على الأسرة الكويتية سببت تفككا أسريا بسبب تردي الأوضاع المالية لديها.

وأشاد دشتي بنجاح الحملة الشعبية لإسقاط القروض على مدى 53 يوما، مشيرا إلى أن الأموال هي ملك للشعب لا الحكومة التي تعد مفوضة لإدارتها، حيث انتقد التدخل الحكومي لإنقاذ بعض المؤسسات والتجار وشطب ديون بعض الدول دون أي سند.

ولفت إلى أن الدولة خسرت أموالا طائلة وضخمة بسبب مشاريع وهمية وصناديق تنموية ومالية غير مجدية، في وقت ينتقد فيه البعض إسقاط القروض عن المواطنين رغم أن المبلغ الذي سيدفع لهذه القضية لا يعادل شيئا من المبالغ الطائلة التي خسرها الشعب والدولة.

ورد دشتي على معارضي إسقاط القروض من باب أنها تخالف مبدأ العدالة، موضحا أن العدالة في المجتمع الكويتي هي عدالة نسبية وليست مطلقة وأن هناك مفهوما خاطئا في تطبيق العدالة، منتقدا توزيع المزايا والجواخير والشاليهات على المقربين والتجار في وقت يتم التحدث فيه عن مبدأ العدالة.

من جانبه، قال الممثل عن التيار العروبي محمد العجمي، إن قضية إسقاط القروض أشبعت بحثا منذ سنوات والكل بات يعرف تفاصيلها من النواحي القانونية والاجتماعية والاقتصادية، مشيرا إلى أن هذه القضية لها انعكاسات على الأسرة الكويتية في المحاكم التي باتت مليئة بالقضايا المالية والطلاق والتشتت الأسري بسبب تعثر المدينين.

وتحدث العجمي عن حجم مأساة المدينين، لاسيما من ذوي الدخل المحدود ومدى جدوى وإيجابية إسقاط القروض عنهم للعيش بكرامة في وطنهم، بوقت وصف فيه الحكومة بالدائن المتسلط على رقاب الكويتيين كونها من أكبر ملاك البنوك وشركات الاستثمار بشكل غير مباشر.

من ناحيته، قال الناشط السياسي والمرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة عايض إن الكثير من المواطنين سقطوا ضحايا للديون والقروض، مشيرا إلى أنه كان أحد هؤلاء حيث اضطر للعمل والدراسة في آن واحد منذ أن كان عمره 17 عاما كي يوفر دخلا له ولعائلته.